العلاقة بين هيكل الصادرات و النمو في الاقتصاد الجزائري
- دراسة تحليلية خلال الفترة (2004-2014) -

أ. ناصر الدين قريبي
جامعة وهران 2 – الجزائر

الملخص: تؤثر الصادرات على موازنة الدولة من خلال تطور الإيرادات البترولية و تساهم في دفع الاستثمارات الحكومية و في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فالإيرادات البترولية في الجزائر و رغم ارتفاع قيمها إلا أن الأهمية النسبية لها في هيكل الإيرادات العامة عرف انخفاضا في السنوات الأخيرة، و هذا يدل على زيادة التنوع في هيكل الإيرادات العامة و زيادة قيم الموارد الأخرى غير البترولية المكونة لهيكل الإيرادات العامة، و انعكس ذلك إيجابا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تقليص معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النمو الاقتصادي، الاستثمارات الحكومية، الايرادات البترولية.

Résumé: les exportations affectent le budget de l'Etat à travers le développement des revenus pétroliers et contribuent au paiement de l'investissement public et la croissance du PIB, les revenus pétroliers en Algérie et malgré les valeurs élevées cependant l'importance relative de sa structure, les recettes publiques connues baisse dans ces dernières années, et cela démontre la diversité croissante dans la structure des recettes publiques et une augmentation des autres valeurs de ressources non-pétroliers de la structure des recettes publiques, et qui reflète positivement sur l'augmentation des taux de croissance économique et réduire le taux de chômage.

Mots-clés: les exportations, la croissance économique, les investissements du gouvernement, les revenus pétroliers.

المقدمة:

يعتبر قطاع المحروقات المكون الأساسي في هيكل الصادرات الجزائرية، و يساهم بنسبة كبيرة في حجم و هيكل الإنفاق العام الذي يلعب دورا مهما في استيراد السلع الاستثمارية و الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، و كذا تغطية الطلب المحلي بمختلف السلع الاستهلاكية الضرورية للأفراد، مما يساهم في تمويل برامج التنمية و تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية و يرفع من

معدلات النمو الاقتصادي، و ذلك نظرا للأهمية النسبية للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة، و لقد أصبحت تنمية الصادرات في الجزائر تمثل خيارا استراتيجيا نحو تحقيق النمو و التنمية لأن معدل نمو الصادرات ينعكس على نحو ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي و على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. لذا وجب فهم و تحليل العلاقة بين تطور الصادرات و الموازنة العامة في الاقتصاد الوطني و كيف يمكن التعويل على تنوع الصادرات و قيادتها للنمو في حالة الاقتصاد الجزائري.

الإشكالية: لمعالجة هذا الموضوع تطرح الدراسة الإشكال الآتي:

-ما هي طبيعة و أهمية العلاقة بين هيكل الصادرات و النمو في الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

-إن الايرادات البترولية هي التي تحدد معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

-تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي إيجابيا على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصادرات في حد ذاتها، حيث تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، و إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، و جذب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، و من ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، فهدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال الاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها و تطويرها و تشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك.

هدف الدراسة: حيث تهدف هذه الدراسة إلى فهم و تحليل العلاقة بين تطور الصادرات و الموازنة العامة في الاقتصاد الوطني نظرا للأهمية النسبية للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة، حيث تأتي أهمية تطوير و تنمية قطاع الصادرات ليس من ناحية الكم فحسب بل أيضا من ناحية النوعية و الديناميكية و مقدرة البلد على تكوين و امتلاك ميزات تنافسية في سلع ديناميكية يزداد الطلب العالمي عليها. و تعتمد الدراسة على الخطة الآتية:

1- تذبذب الصادرات و النمو الاقتصادي؛

2- تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية؛

3- أثر الصادرات على موازنة الدولة؛

4- تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي؛

5- تطور معدلات النمو الاقتصادي.

أولا: تذبذب الصادرات و النمو الاقتصادي

1.1- أسباب تذبذب الصادرات:

إن أسباب تذبذب الصادرات يمكن حصرها كما يلي:

من جانب الطلب: أن الطلب على المواد الأساسية في الدول النامية غير مرن بالنسبة للسعر، حيث أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في الدول المتقدمة على السلع الأساسية مثل القهوة و السكر يشكل نسبة بسيطة من دخلهم و ثبات مشترياتهم من هذه السلع و عدم اهتمامهم لتغير أسعارها تعكس انعدام المرونة السعرية لهذه السلع، بالإضافة إلى عدم استقرار الطلب على صادرات الدول النامية من السلع الأساسية نتيجة تغير الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة و كذلك عدم مرونة الطلب السعري على المعادن بسبب انخفاض معدل الإحلال.

من جانب العرض: نجد انعدام مرونة أسعار المواد الأساسية، فالكميات المعروضة لا تستجيب كثيرا لتغير أسعارها بسبب الجمود المحلي و عدم مرونة المواد الموظفة في غالبية الدول النامية، وعدم استقرار العرض أو تغيره بسبب الأحوال الجوية و غيرها من الأسباب. و لقد أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت من طرف العديد من الاقتصاديين على الدول النامية مثل Tassel (1964)، Michaely (1962)، Souter (1977)، Coppock (1962)، Brien (1972)، MacBean (1964) أن:

– التركيز السلعي هو وراء التذبذب في حصيلة الصادرات للدول النامية، حيث يقيس التركيز السلعي مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، فصادرات الدول النامية تتصف باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في غالبيتها سلع أولية تصدر في معظمها للدول المتقدمة؛

– التركيز الجغرافي للصادرات، حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات و الأحداث السياسية و التقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها[1].

2.1- آثار تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي:

إن إيرادات الدول النامية من الصادرات المحتملة تختلف أهميتها من سنة إلى أخرى، فعندما ترتفع إيرادات الصادرات يزيد المصدرين من إنفاقهم الاستهلاكي و الاستثماري و الائتماني و ذلك بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصادرات، و تتضخم هذه الآثار و تنتقل إلى سائر قطاعات الاقتصاد من خلال عمليات "المضاعف – المسارع" المعروفة.

و قد أظهرت الدراسات التي عالجت هذا الموضوع مثل دراسات (Love,1992)، (Wilson,1994) التي أجريت على الدول النامية، أن التذبذب في حصيلة الصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو التذبذب في حصيلة الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي[2].

ثانيا: تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية

يبين الجدول الموالي تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2014).

الجدول رقم (01): تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الإجمالية		الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		معدل نمو
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	الصادرات (%)
2004	32083	100	31302	97,47	781	2,53	/
2005	46001	100	45094	98,03	907	1,93	43.38
2006	54613	100	53429	97,83	1184	2,17	18.72
2007	60163	100	58831	97,79	1332	2,21	10.16
2008	79298	100	77361	97,56	1937	2,44	31.80
2009	45194	100	44128	97,64	1066	2,36	43.01-
2010	57053	100	55527	97,42	1526	2,68	26.24
2011	73489	100	71427	97,19	2062	2,81	28.81
2012	73981	100	71794	97,04	2187	2,96	0.67
2013	64974	100	62960	96,90	2014	3,10	-12,17
2014	62956	100	60146	95,54	2810	4,46	-3,11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء (CNIS)، مديرية الجمارك الجزائرية.

- من خلال الجدول رقم (01) يتبين لنا هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة خلال الفترة (2004-2014)، حيث يبين لنا الجدول أن القيمة الإجمالية للصادرات خلال الفترة (2004-2014) تراوحت ما بين 32083 مليون دولار سنة 2004 و 79298 مليون دولار سنة 2008، حيث عرفت حصيلة الصادرات خلال هذه الفترة ارتفاعا و ذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول و الناجم عن زيادة الطلب العالمي على هذه المادة، و حيث يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة و بنسبة بلغت في المتوسط 97,31% خلال هذه الفترة، و قد سجلت سنة 2009 انخفاضا في حصيلة الصادرات بمعدل (-43.01%) مقارنة بسنة 2008 و هو أكبر معدل انخفاض سجل في هذه الفترة و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول و الكميات المصدرة منه، و سجلت سنتي 2013 و 2014 كذلك انخفاضا متتاليا في حصيلة الصادرات قدر ب(-12,17%) و (-3,11%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار البترول في هاتين السنتين و الكميات المصدرة منه، و ما يلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب حصيلة الصادرات من المحروقات و عدم استقرارها من سنة لأخرى نتيجة لتغير الطلب العالمي على هذه المادة و أسعاره في السوق العالمية و الذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم و قيمة الصادرات الإجمالية، و ذلك من واقع هيمنة الصادرات من المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر ب 2,69% من الهيكل الإجمالي للصادرات، و التي تعتبر نسبة صغيرة جدا رغم تسجيل قيم مرتفعة في السنوات الأخيرة إلا أنها لم تتعدى 2187 مليون دولار خلال هذه الفترة و التي سجلت في سنة 2012، فالصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار البترول و مشكلة أسعار البترول أنها متذبذبة، و يعلمنا التاريخ أن ارتفاع أسعار البترول يعقبها هبوط في أسعار البترول، فقد عرفت أسعار البترول و منذ عام 1973 ارتفاعا كبيرا بحيث قاربت مستويات قياسية إثر الحضر النفطي العربي فور اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية (أكتوبر 1973)، فقد تلقت دول الأوبك عائدات أكبر عام 1979 و وصلت إلى معدل 80 دولار خلال الثورة الإيرانية 1980، ثم شهدت انخفاضا عام 1986 إلى أقل من 13 دولار للبرميل بسبب حرب الأسعار بين أعضاء دول الأوبك، و انخفضت إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد عام 1998[3]، و بلغت عام 2013 سعر 109,3 دولار للبرميل و شهد

العالم في سنة 2014 انخفاضا في أسعار البترول، لذا وجب على الحكومة الجزائرية العمل على تنويع الصادرات و زيادة حصيلتها إذا أرادت أن تحافظ على نمو اقتصادي مستدام.

ثالثا: أثر الصادرات على موازنة الدولة

إن الصادرات تؤثر على موازنة الدولة من خلال تطور الإيرادات البترولية و مساهمتها في دفع الاستثمارات الحكومية، و للوقوف على تحليل ذلك الأثر فلا بد من تحليل هيكل الإيرادات العامة و النفقات العامة في الاقتصاد الوطني.

1.3- الإيرادات العامة:

تساهم الإيرادات البترولية بنسبة كبيرة من الإيرادات الكلية للدولة، فحصيلة الصادرات تمثل دخلا يتحصل عليه المصدرون و إيرادا تتحصل عليه الدولة في شكل ضرائب مفروضة على المنتجات المصدرة.

الجدول رقم (02): مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة (2004-2014). (2001=100)

السنوات	الإيرادات العامة (مليار د.ج)	الإيرادات البترولية (مليار د.ج)	نسبة التغير(%)	النسبة إلى الإيرادات العامة(%)
2004	1461,0	784,2	/	70,45
2005	1537,6	806,5	2,84	76,32
2006	1615,0	803,2	0,41-	76,9
2007	1648,4	822,9	2,45	75,84
2008	2341,0	1383,6	68,14	80,00
2009	2498,3	1469,9	6,24	58,89
2010	2256,9	1102,3	25,01-	48,83
2011	2450,9	1074,1	2,56-	43,82
2012	2452,6	979,4	8,82-	39,93
2013	2432,9	1009,4	3,06	41,48
2014	2146,9	957,5	5,14-	44,60

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر، و وزارة المالية الجزائرية.

– من تحليلنا للجدول رقم (02) يتبين لنا أن الإيرادات البترولية تساهم بنسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة، وهذا يدل على الأهمية النسبية للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة، كما نلاحظ انخفاض نسبتها في هيكل الإيرادات العامة على طول الفترة (2004–2014) رغم ارتفاع قيمتها خلال هذه الفترة و هذا ما دلت عليه نسب التغير في الجدول و هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول و انتعاش السوق البترولية خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت نسبتها 70,45% سنة 2004 انخفضت إلى 44,60% في سنة 2014 مع نهاية برامج الانعاش الاقتصادي و هذا يدل على زيادة التنوع في هيكل الإيرادات العامة و زيادة قيم الموارد الأخرى غير البترولية المكونة لهيكل الإيرادات العامة، و قد سجلت سنة 2012 أدنى نسبة للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة بنسبة 39,93%، و هذا يدل على أن برامج الإنعاش الاقتصادي أصبحت تأتي بثمارها، نتيجة ارتفاع إيرادات الاستثمارات المخططة.

2.3– الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، حيث يضم الإنفاق العام مجموع الإنفاق و التحويلات التي تقوم بها الحكومة المركزية، حكومة الولاية و الحكومة المحلية و تعبر هذه النسبة عن الحجم المخصص من الثروة للإنفاق العام[4].

و لقد أشار كنوب (Knoop,1999) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي للفترة الممتدة بين (1970–1999) استعمل فيها السلاسل الزمنية، أن تخفيض حجم الإنفاق العام له أثر سلبي على النمو الاقتصادي و الرعاية الاجتماعية، و في دراسة أخرى لكل من فولستر و هنركسن (Folster, Henrekson) (1999، 2001)، شملت مجموعة من الدول الغنية للفترة ما بين (1970–1990)، استعمل فيها دراسة بانل، حيث توصلا إلى نتيجة مفادها أن تخفيض النفقات العمومية يؤثر سلبا على النمو[5].

– فمن تحليل الجدل رقم (03) أدناه يتبين لنا مدى مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت قيما مرتفعة منذ سنة 2004 إلى سنة 2014، و الناجم عن ارتفاع الإيرادات العامة خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، ليبلغ حجم الإنفاق أعلى قيمة له في سنة 2012 بما قيمته 4550,7

مليار د.ج بالأسعار الثابتة، و ساهم بنسبة 44.55% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة.

الجدول رقم (03): مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2014). (2001=100)

السنة	الإنفاق العام (مليار د.ج)	نسبة التغير(%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	الإنفاق الجاري		الإنفاق الرأسمالي	
				(مليار د.ج)	معدل التغير(%)	(مليار د.ج)	معدل التغير(%)
2004	1720,6	/	29,17	1137,9	/	582,7	/
2005	1840,8	6,99	27,2	1117,0	1,84-	723,9	24,23
2006	2150,8	16,84	29,19	1260,8	12,87	890,0	22,94
2007	2629,1	22,24	34,7	1415,7	12,29	1213,3	36,33
2008	3380,5	28,58	38,86	1788,8	26,35	1591,6	31,18
2009	3239,0	4,19-	43,46	1754,4	1,92-	1484,6	6,72-
2010	3278,9	1,23	37,12	1951,9	11,26	1327,1	10,61-
2011	4111,0	25,38	40,42	2724,3	39,57	1386,6	4,48
2012	4550,7	10,70	44,55	3083,6	13,19	1467,1	5,81
2013	3762,5	17,32-	36,36	2580,4	16,32-	1182,1	19,43-
2014	4245,8	12,84	40,66	2727,6	5,70	1518,1	28,42

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر، وزارة المالية الجزائرية.

- و من ملاحظة الجدول رقم (03) يتبين لنا أن نمو الإنفاق الجاري و الرأسمالي قد بلغ في سنة 2012 قيمة 13,19% و 5,81% على التوالي نتيجة نمو حجم الإنفاق العام، حيث وصل معدل نمو الإنفاق العام في 2012 نسبة نمو قدرت ب 10,70% مقارنة مع سنة 2011 و هذا نتيجة زيادة الإيرادات البترولية في هذه السنة و هي أعلى من معدل النمو الاقتصادي المحقق، و هذا يدل على ازدياد أهمية دور الدولة في الاقتصاد و توسع الدولة في الإنفاق على برامج التنمية المسطرة، ليشهد بعدها الانفاق العام انخفاضا و هذا بسبب انخفاض الايرادات نتيجة انخفاض حصيلة الصادرات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول و التي بلغت سقف 50 دولار مع نهاية سنة 2014، و مما يجدر ملاحظته هو زيادة الإنفاق الجاري في السنوات الأخيرة مقارنة مع الإنفاق الرأسمالي بما يعكس زيادة النفقات العسكرية و الاستهلاكية و ارتفاع الأجور و صب التعويضات في أجور للموظفين، كما و نلاحظ ارتفاع الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة في المجال الاستثماري

خلال هذه الفترة ما عدا سنتي 2009 و 2010 أين سجلت انخفاضا طفيفا قدر بنسبة – 6,72% و–10,61% على التوالي، نتيجة ارتفاع الإنفاق الجاري بسبب سياسة رفع الأجور و صب الدولة لتعويضات في أجور الموظفين، و انخفاضا آخر مع نهاية سنة 2013 بلغت –19,43% و هذا بسبب انخفاض الايرادات البترولية المكون الأساسي للإيرادات العامة بسبب تدني أسعار البترول، ليعاود الارتفاع بعدها في سنة 2014 و ذلك من أجل استكمال المشاريع المبرمجة، و يفسر ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في هذه الفترة لقيام الدولة ببرامج الإنعاش الاقتصادي و التي خصصت لها الدولة مبالغ ضخمة لم يشهد و أن خصصتها لبرامج التنمية السابقة، و هذا سعيا من الحكومة إلى زيادة النمو و خلق فرص العمل و تغطية الهياكل القاعدية، مما انعكس ذلك إيجابا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تقليص معدلات البطالة إلى أقل من 10%. و علما أن الإنفاق الرأسمالي هو المكون الأساسي لرأس المال الثابت، فقد زاد تبعا لذلك نسبة التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يبينه الجدول.

الجدول رقم (04): مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004–2014). **(2001=100)**

السنة	تراكم رأس المال الثابت (مليون د.ج)	نسبة التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي(%)
2004	1343249,3	24,0
2005	1517574,5	22,4
2006	1726837,3	23,2
2007	2082310,9	26,3
2008	2603922,6	29,2
2009	2907260,9	38,2
2010	3193806,3	36,3
2011	3244825,3	31,7
2012	3218834,3	30,8
2013	3554365,4	34,2
2014	3830690,3	36,7

Source: Office national des statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2013, Série N°669, Algérie, 2014, p. 22.

فمن خلال الجدول رقم (04) يتبين لنا أن التكوين الرأسمالي الثابت ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2014)، فقد انتقل من 24,0% سنة 2004 إلى 36,7% سنة 2014، و سجل أعلى نسبة في سنة 2009 بمعدل 38.2% نتيجة انخفاض مساهمة الإيرادات البترولية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة و الناجم عن انخفاض حصيلة الصادرات البترولية بسبب انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة و انخفاض أسعار البترول تبعا لذلك، فزيادة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن زيادة الاستثمارات خلال الفترة (2004-2014)، و بالتالي فإن قطاع المحروقات يؤثر على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ما يتم إنفاقه عليها من توزيع للإيرادات البترولية على مختلف هذه القطاعات، فالأثر النهائي لقطاع المحروقات هو مساهمته في تنمية بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى و التي تساهم بدورها بعد كل عملية إنتاج و استثمار في زيادة إيرادات الدولة عن طريق الجباية العادية على الأرباح التي تحققها هذه القطاعات و المتمثلة في الضرائب المباشرة و غير المباشرة و مختلف الرسوم المطبقة على النشاطات الإنتاجية مما يزيد من الإنفاق تبعا لذلك، فالعلاقة بين الإيرادات و النفقات هي علاقة مترابطة ذات التأثير المتبادل.

3.1- عجز الموازنة:

إن العجز في الموازنة للبلد يقصد به زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي[6]، و يعود سبب ذلك إلى انخفاض إيرادات الصادرات و بالتحديد الصادرات من المحروقات التي تعتبر المكون الأساسي و شبه الوحيد في الصادرات الإجمالية و ذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة و انخفاض أسعارها، و التي ينتج عنها انخفاض في الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة مما يؤدي إلى خفض نفقات التجهيز و خفض الواردات من السلع الاستثمارية فتتوقف المشاريع الاستثمارية تبعا لذلك و تشل حركة التنمية في البلد، أما وجود فائض في الموازنة العامة فيرجع إلى ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات و ارتفاع نسبة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة تبعا لذلك، فتزيد بذلك نفقات التجهيز و ترتفع الواردات من السلع الاستثمارية و تنتعش المشاريع الاستثمارية و يرتفع معدل الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي فترتفع معدلات النمو الاقتصادي تبعا لذلك، و تزيد النفقات على المصالح العامة

كالصحة و التعليم و البحث العلمي و المرافق العمومية التي تسهل حياة المواطنين و تزيد من رفاهيتهم الاقتصادية، و الجدول التالي يبين الفائض أو العجز الكلي في الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2014).

الجدول رقم (05): العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة خلال الفترة (2004-2014). **(2001=100)**

السنة	العجز أو الفائض الكلي (مليار د.ج)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	259,6-	7,09-
2005	303,2-	11,85-
2006	535,8-	13,52-
2007	980,6-	4,88-
2008	1039,4-	7,55-
2009	740,7-	10,76-
2010	1022,1-	11,57-
2011	957,8-	16,32-
2012	2098,1-	20,54-
2013	1329,6-	12,79-
2014	1862,0-	17,83-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر، و وزارة المالية الجزائرية.

- فمن تحليل الجدول رقم (05) يتبين لنا أن الموازنة العامة للدولة عرفت عجزا على مدى الفترة (2004-2014) حيث بلغ العجز أعلى قيمة له في سنة 2012 ليصل إلى-2098,1 مليار د.ج بنسبة ارتفاع في العجز بلغت 119,05% و نسبة -20,54% في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2011، و بلغت نسبة العجز -17,83 مع نهاية سنة 2014 و هذا نتيجة زيادة الإنفاق على البرامج المخططة في هذه السنوات، و يعود سبب حصول هذا العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع الإنفاق على المشاريع العمومية المبرمجة و زيادة الإنفاق على المصالح العامة بهدف إنعاش المشاريع الاستثمارية و تخفيض مستويات البطالة إلى أرقام قياسية و التي بلغت 10,6% مع نهاية سبتمبر2014[7]، و بلغ معدل النمو الاقتصادي 3,8% مع نهاية 2014[8].

و في الحقيقة فإن العجز في الموازنة لا يحدث صدفة بقدر ما تعمد الدول إلى إحداثه و هي على علم بآثاره السيئة، و ذلك من أجل تمويل خططها التنموية و مشاريعها الإنتاجية و تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع بقصد توفير النفقات اللازمة لها بوسائل كثيرة، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة فإن النفقات العامة تكون سببا في ارتفاع الأسعار و حدوث ظاهرة التضخم، و التي تكون كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام و المعروض السلعي[9]، و بالتالي فإن ذلك يستوجب تحليلا لما نتج عن سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو الفائض في الموازنة للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية من آثار على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نموه.

رابعا: تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

حيث يبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الإنفاق.

الجدول رقم (06): تطور الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الإنفاق خلال الفترة (2004-2014). (مليون د.ج) (2001=100)

السنة	الاستهلاك النهائي للعائلات	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	تغير المخزون	صافي صادرات السلع و الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
2004	2156457,0	770255,8	1343249,3	517063,6	805440,6	5592648,2
2005	2290329,3	776782,2	1517574,5	629956,6	1569231,4	6783874,0
2006	2363506,9	837236,1	1726837,3	533741,5	2004564,3	7465886,3
2007	2506613,3	921010,7	2082310,9	655824,2	1755896,8	7921655,9
2008	2688567,3	1176407,8	2603922,6	749913,9	1715806,4	8934618,0
2009	2855773,1	1254816,5	2907260,9	659309,1	44177,6-	7632982,1
2010	3021042,9	1593084,3	3193806,3	407804,1	618145,5	8833883,1
2011	3197352,0	2317889,6	3242996,6	347105,1	1064617,9	10169961,2
2012	3359762,8	2123401,9	3218834,3	806508,2	881840,6	10390347,8
2013	3603636,6	1969704,2	3521559,7	955476,3	298302,7	10348679,3
2014	3802102,7	2029179,3	3830690,3	931530,7	151610,5-	10441892,5
المتوسط	2894873,6	1433615,3	2653549,3	654021,2	956187,1	8592402,6

Source: Office national des statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2013, Série N°669, Algérie, 2014, p.22.

-من خلال الجدول رقم (06) يتبين لنا الأهمية النسبية الكبيرة للإنفاق الاستهلاكي العائلي في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2014) و الذي تراوح ما

بين 2156457,0 مليون د.ج سنة 2004 و 3802102,7 مليون د.ج سنة 2014 و بمتوسط 2894873,6 مليون د.ج.

– بينما شهد إجمالي التكوين الرأسمالي الإجمالي ارتفاعا هو كذلك خلال هذه الفترة ليحل في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، و هذا نتيجة برامج الاستثمار الضخمة التي أنجزتها الجزائر، حيث انتقل من 1343249,3 مليون د.ج سنة 2004 إلى 3830690,3 مليون د.ج سنة 2014 وبمتوسط بلغ 2653549,3 مليون د.ج، حيث تضاعف بحوالي ثلاث مرات خلال هذه الفترة، و هذا نتيجة برامج الاستثمار الضخمة التي أنجزتها الجزائر بالإضافة إلى أن الصادرات من المحروقات تعتبر العنصر الرئيسي للتكوين الرأسمالي الإجمالي في الجزائر فترتفع بارتفاعها و تنخفض بانخفاضها، فيما تراوحت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي العام من 770255,8 مليون د.ج سنة 2004 ليصل إلى 2029179,3 مليون د.ج سنة 2014، حيث سجلت النفقات الاستهلاكية للإدارات العمومية أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة في سنة 2011 بقيمة 2317889,6 مليون د.ج، أما صافي الصادرات فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبية له في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد تذبذبا على طول هذه الفترة حيث بلغ قيما سالبة خلال سنتي 2009 و 2014 بقيمة –44177,6 مليون د.ج و –151610,5 مليون د.ج على التوالي، و ذلك بسبب انخفاض حصيلة الصادرات مقارنة بالواردات نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال هذه المرحلة، و ذلك أن حصيلة الصادرات تعتبر مصدر التمويل الأساسي في استيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الجزائري و كون أن الموارد النقدية المتأتية من الصادرات تستعمل في تمويل الواردات فتزيد الواردات بزيادة الصادرات، أما تغير المخزون فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبية له هو كذلك في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي على طول هذه الفترة حيث سجل أعلى مساهمة له بقيمة 955476,3 مليون د.ج بالأسعار الثابتة في سنة 2013.

– أما من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

السنة	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة (%)	البناء و الأشغال العمومية (%)	الخدمات (%)
2004	40,7	10,2	6,8	8,9	33,5
2005	47,4	8,2	5,9	8,0	30,4
2006	48,5	8,0	5,6	8,4	29,5
2007	46,4	8,0	5,4	9,4	30,9
2008	48,1	7,0	5,0	9,2	30,6
2009	33,6	10,1	6,2	11,8	38,3
2010	37,2	9,0	5,5	11,2	37,1
2011	38,3	8,7	4,9	9,8	38,4
2012	36,8	9,5	4,8	9,9	39,0
2013	32,4	10,6	5,0	10,6	41,5
2014	29,1	11,1	5,2	11,3	43,3
المتوسط	39,8	9,1	5,5	9,9	35,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر.

- من خلال ملاحظة الجدول رقم (07) نلاحظ تباين مساهمة مجموعة من القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): توزيع الناتج المحلي الاجمالي بحسب الأنشطة خلال الفترة (2000-2014)

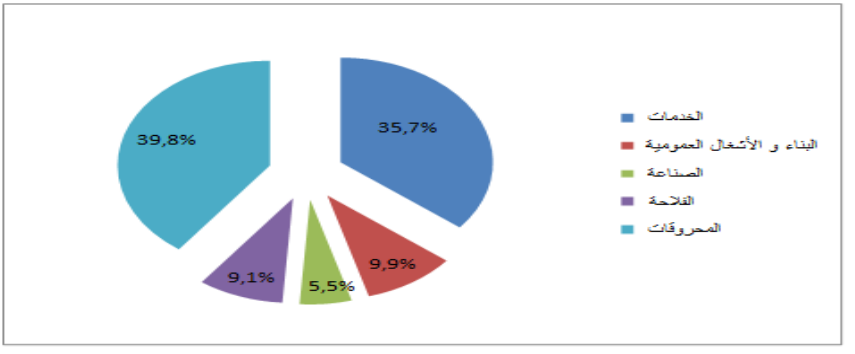

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (07)

– من خلال ملاحظة الجدول رقم (07) و الشكل أعلاه يتبين لنا أن قطاع المحروقات يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004–2014) ليأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت نسبته ما بين 29,1% و 48,5%، و بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي39,8% كمتوسط خلال الفترة (2004–2014)، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2006 بنسبة 48,5% من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص قطاع الخدمات (خدمات الإدارات الحكومية و خدمات خارج الإدارات الحكومية) فقد احتل المرتبة الثانية في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين 29,5% في سنة 2006 و 43,3% سنة 2014 و بمعدل متوسط 35,7%، في الوقت الذي يساهم فيه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 9,9% كمتوسط و لترتفع مساهمته في السنوات الأخيرة حيث بلغ أعلى معدل له في سنة 2009 بنسبة 11,8%، و هذا نتيجة الزيادة في المبالغ المخصصة لهذا القطاع نتيجة الزيادة في النفقات العمومية و انجاز العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة المترافقة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، فيما سجل قطاع الفلاحة مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة رغم المجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع مع تسجيل أعلى نسبة في سنة 2014 بنسبة 11,1%، بينما سجل قطاع الصناعة هو الآخر مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5.5% كمتوسط خلال هذه الفترة.

و يمكن القول أن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هشا و بنسب ضعيفة رغم التطورات التي حصلت في هذا القطاع خلال الفترة (2004–2014) و التي تعود إلى دور البرامج الاستثمارية العمومية في تحقيق هذه النتائج، و رغم تركيز هذه البرامج على تطوير القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو المستدام إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبيا و ليست بالنسب المرجوة، حيث لم تتجاوز نسبة 6.8% في تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على طول هذه الفترة، و يبقى عنصر التقدم التكنولوجي مصدر النمو الاقتصادي المستدام من أهم الحلقات المفقودة في مختلف البرامج الاستثمارية المنتهجة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

خامسا: تطور معدلات النمو الاقتصادي

يبين الجدول رقم (08) تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2014).

من تحليل الجدول رقم (08) يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر شهدت تذبذبا بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى خلال الفترة (2004-2014) مع تسجيل معدلات نمو ايجابية على طول هذه الفترة، حيث تراوحت بين 1,6% سنة 2009 و 5,9% سنة 2005، حيث يفسر انخفاض معدل النمو في سنة 2009 إلى انخفاض حصيلة الصادرات و بصفة خاصة الصادرات من المحروقات و التي أدت إلى انخفاض الايرادات البترولية في هذه السنة و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على هذه المادة،

و يدل التذبذب الذي شهدته معدلات النمو خلال هذه الفترة بين الارتفاع و الانخفاض رغم ارتفاع حصيلة الايرادات البترولية إلى عدم وجود سياسة مالية فعالة، و ذلك أن مستوى الانفاق العام الذي يتحدد بشكل أساسي من الايرادات البترولية هو الذي يحدد لنا حجم النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (08): تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2014).

السنة	معدل النمو الاقتصادي (%)	معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات(%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(الدولار)	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2004	4,3	5,0	2636.7	23.73
2005	5,9	6,0	3132.6	18.80
2006	1,7	5,4	3495.3	11.58
2007	3,4	7,0	3954.0	13.12
2008	2,4	6,7	4943.5	25.02
2009	1,6	9,6	3891.2	21.29-
2010	3.6	6,3	4479,4	15,12
2011	2,9	6,2	5453,7	21,75
2012	3,4	7,2	5574,9	2,22
2013	2,8	7,1	5474,9	1,79-
2014	3,8	5,6	5460,1	0,16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر.

- أما في السنوات الأخيرة و من خلال ملاحظة نفس الجدول أعلاه فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي استقرارا لتبلغ 3,8% سنة 2014، و تبعا لذلك فقد شهد مستوى نصيب الفرد في السنة من الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا هو الآخر حيث انتقل من 2636.7 دولار سنويا للفرد الواحد سنة 2004 ليصل إلى 5460,1 دولار للفرد سنة 2014 و سجلت سنة 2012 أعلى نصيب للفرد محقق خلال هذه الفترة بقيمة 5574,9 دولار، و شهدت هذه الفترة ارتفاعا متصاعدا لمستوى الدخل الفردي ما عدا سنتي 2009 و 2013 أين سجل انخفاضا قدر ب (- 21.29%) و (-1,79%)على التوالي، أين سجلت أسعار البترول انخفاضا هي الأخرى، و الذي يدل على أن التطورات في مستوى الدخل الفردي خلال هذه الفترة كانت مرتبطة مع التطورات التي حدثت في أسواق النفط العالمية، حيث ارتفع مستوى نصيب الفرد مع ارتفاع أسعار و كميات النفط المصدرة إلى الخارج و انخفض بانخفاضها، باعتبار أن ارتفاع العوائد النفطية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي و في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

و يبين الشكل التالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتـــرة (2004-2014).

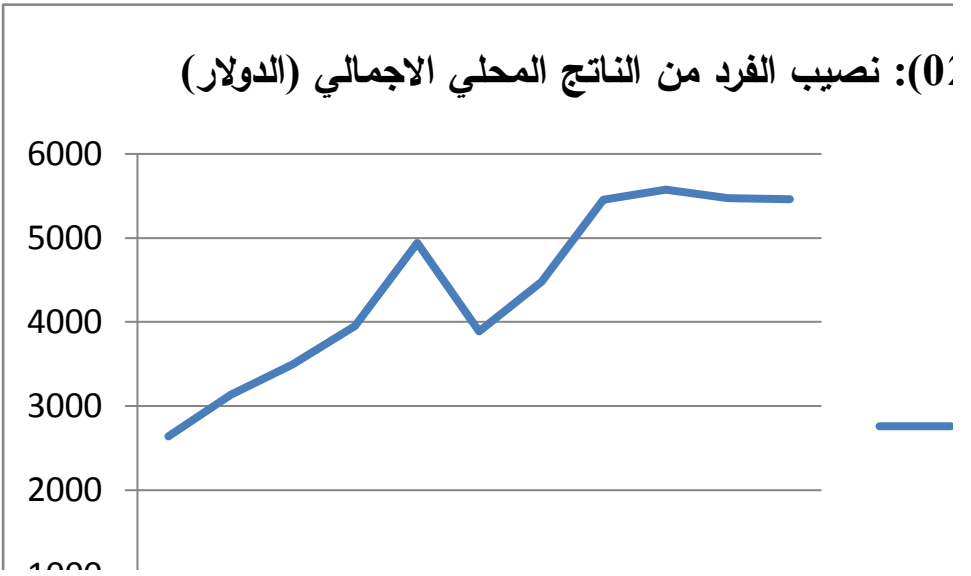

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (08).

- إن التحليل الدقيق لمعدلات النمو الاقتصادي و التطورات التي حدثت في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الدراسة (2004-2014)، يتبين لنـــا أن كل منهما تعرض إلى تقلبات و تذبذبات من سنة إلى أخرى، بحيث تراوح معدل النمو مـــا بين 1,6% سنة 2009 و 5,9% سنة 2005، و معدل النمو خارج المحروقات تـــراوح ما بين 5.0% سنة 2004 و 9.6% سنة 2009 فيما تراوح معدل النمـــو فـــي متوســـط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين(- 21.29%) و 25.02% خـــلال نفـــس الفترة، و من خلال ملاحظة التذبذبات التي عرفها كل من معدل النمو الاقتصادي و معـــدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصـــادي تطـــورت بشكل ايجابي خلال هذه الفترة و خاصة معدلات النمو خارج المحروقـــات التـــي عرفـــت تحسنا ملحوظا و تسجيل قيم مرتفعة على طول هذه الفترة حيث بلغت 5,6% مع نهاية سنة 2014، بينما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلات سلبية تارة و ايجابية تارة أخرى خلال هذه الفترة، و هذا يدل أن هذه التذبذبات التي حدثت في كلا المعدلين لـــم تحدث كنتيجة لنمو متواز في حجم القوى العاملة المنتجة أو في إنتاجيتهـــا نتيجـــة تحـــول

هيكلي في الاقتصاد و إنما نتيجة التطورات التي حدثت في أسواق النفط العالمية بالموازاة مع التطورات التي حدثت في النمو السكاني.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتحليل العلاقة بين هيكل الصادرات و النمو في الاقتصاد الجزائري تبين لنا ما يلي:

– تؤثر الصادرات على ميزانية الدولة من خلال تطور الإيرادات البترولية و تساهم في دفع الاستثمارات الحكومية و في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

– تلعب الإيرادات البترولية الدور الرئيسي و الأساسي في تمويل برامج التنمية و تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية و يرفع من معدلات النمو الاقتصادي؛

– إن التذبذب في معدلات النمو خلال فترة الدراسة رغم ارتفاع الايرادات البترولية الناجم عن ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات يعود إلى عدم وجود سياسة مالية فعالة؛

– إن اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكلي على الصادرات من المحروقات يمثل ثغرة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية كون أن الجزائر لا يمكنها التحكم في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و التي تتميز بتقلبات مستمرة تبعا للعوامل الاقتصادية و السياسية المرتبطة بظروف السوق، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف.

و بالتالي فإن على الجزائر أن تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني و تقليل هيمنة القطاع النفطي عن طريق تنويع صادراتها من أجل تقليص المخاطر الناتجة عن الصدمات الخارجية ولا يتم ذلك إلا ب:

– تطوير القطاع الصناعي و تشجيع صادرات السلع المصنعة و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، و التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة العالية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية؛

– السعي الجاد لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية و خاصة أن الجزائر تمتلك عنصر رأس المال لتتمكن من سد حاجيات السوق المحلية؛

– العمل على ترشيد الاستيراد بصورة ملائمة لكي تتحقق أهداف التنمية المرجوة في الجزائر؛

– ضرورة فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بزيادة التحفيزات و تحسين البيئة المؤسساتية و مناخ الاستثمار؛

– فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة للتوجه نحو الأسواق الخارجية و تصدير منتجاتها و ذلك بزيادة قدراتها الإنتاجية و تحسين منتجاتها لكي تستطيع المنافسة في هذه الأسواق، و هذا بتوفير الدعم الضروري لها من موارد مالية و تسهيلات وكذا الاهتمام بعنصر رأس المال البشري؛

– ضرورة عصرنة الإدارة و توفير التكنولوجيات اللازمة لذلك، و ذلك لما لهذه المؤسسات من دور بارز في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و دفع عجلة التنمية؛

– ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لأن ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقتها الإنتاجية.

الإحالات و المراجع:

[1] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص54–61.

[2] ناصرالدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، 2014، ص104.

[3] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص84–89.

[4] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص18.

[5] CONSTANTINOS A, Government spending and economic growth: econometric evidence from the south eastern Europe (SEE), journal of economic and social research, vol 11(1), Istanbul, Turky, 2009, pp. 2–3.

[6] علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص150.

[7] Office national des statistiques (ONS), Activité, Emploi et Chômage en septembre 2014, Série N°683, Algérie, 2014, p.12.

[8] Office national des statistiques (ONS), Les comptes nationaux trimestriels –4ème trimester 2015- , Série N°739, Algérie, 2015, p.02.

[9] علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص ص149–150.